ميزان القوة الدولي

المفهوم والسياسات

د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

يرتبط ميزان القوة بالطابع الصراعي للعلاقات الدولية باعتبارها تمثل صراعاً من أجل القوة، وتدور في بيئة فوضوية نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول تحقق الأمن لها كافة، وعليه يصير الدافع الأساسي للدول هو البقاء، والذي يمكن ترجمته بسعي الدول إلى حماية سيادتها، وفقاً لمبدأ مساعدة الذات. وبالتالي فإن كل دولة معنية كثيراً بموقفها في ميزان القوة الدولي، حيث تسعى دوماً إلى أن تكون في حال تفوق نسبي إزاء منافسيها المحتملين، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز من فرصها في البقاء. وعليه فإن ميزان القوة هو أمر ضروري جداً لمنع هيمنة قوة وحيدة على النسق الدولي. وميزان

القوة هو تعبير مجازي عن كل وضع دولي متزن، أو واقع دولي يتسم فيه توزيع القوة بين القوى العظمى بالتعادل التقريبي.

وتوزان القوى قد يحدث تلقائياً بفعل حركة التاريخ باعتبار التدافع والصراع بين الدول هو ناموس العلاقات الدولية (أشبه بفكرة آدم سميث عن اليد الخفية التي تحقق التوازن في المجال الاقتصادي).

كما قد يتحقق ميزان القوة وفقاً لاستراتيجية تقوم على التقارب الواعي للدول في سبيل الحفاظ على الوضع الراهن للقوة في السياسة العالمية بكافة الوسائل الممكنة. مثال ذلك موقف القوى الدولية خلال مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ والذي تم عقده على أثر الحرب الروسية التركية، حيث لم تسمح القوى العظمى وقتذاك لروسيا بالاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية الكبرى جراء الحرب سواء في منطقة البلقان أو مضيقي البوسفور والدردنيل، وهي المكاسب التي لو استمرت لهددت الوضع القائم حسب رؤية القوى الدولية المؤتمرة في برلين.

وعليه فإن ميزان القوة وفقاً لهذا التصور يتم بمقتضى عمل إرادي غائي من قبل القوى العظمى يستهدف الحفاظ على الوضع القائم، من خلال عدد من الوسائل تعرف بسياسات تحقيق ميزان القوة.

سياسات تحقيق ميزان القوة

نعرض فيما يلي بإيجاز لأبرز هذه السياسات:

(١) سياسة المؤتمرات

وقوام هذه السياسة عقد سلسلة من المؤتمرات الدورية بين القوى العظمى بغرض وضع بعض المبادئ و الترتيبات بغرض تحقيق الاستقرار الدولي والحفاظ على الوضع القائم باعتباره يمثل توزيعاً عادلاً للقوة، والحيلولة دون هيمنة قوة ما على قيادة العالم. ومثال ذلك مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) لإنهاء الحروب الدينية وتدشين عصر جديد من الاستقرار في العلاقات الدولية، ومؤتمر فيينا (١٨١٥) الذي استهدف إعادة تخطيط القارة الأوربية في أعقاب انتهاء الحقبة النابليونية، تمهيداً لعصر المؤتمرات (مؤتمر إكس لاشابيل ١٨١٨- مؤتمر تروباو ١٨٢٠-مؤتمر ليباخ ١٨٢١ - مؤتمر فيرونا ١٨٢٢ -مؤتمر سان بطرس بيرج ١٨٢٣)، الذي سعت من خلاله القوى العظمى إلى الحفاظ على خارطة أوربا التي أقرها المؤتمرون في فيينا.

(٢) سياسة فرق تسد

قد تعمل هذه السياسة على الحيلولة دون قيام قوة كبرى أو محور معاد لمصالح الدولة، كما قد تعمد إلى تفتيت مثل هذا المحور أو القوة في حال وجوده إلى كيانات سياسية ضعيفة من خلال الإيقاع وإثارة الخلافات بين مكونات هذه القوة أو المحور الذي تعتبره الدولة مهدداً لها، ومن أمثلة ذلك:

- سياسة فرنسا في القرن التاسع عشر التي استهدفت عرقلة قيام الوحدة الألمانية.

- سياسات بريطانيا الاستعمارية في المنطقة العربية التي سعت إلى عرقلة قيام وحدة عربية شاملة، وترسيخ القوميات الإقليمية المصطنعة من خلال إثارة القضايا والمواقف المحفزة للانقسام والتناحر بين الكيانات العربية.

(٣) سياسة التحالف

ويقصد بها تجمع دولتين أو أكثر في حلف أو عصبة لمواجهة قوة أخرى تحقيقاً للتوازن. ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

- تدشين الوفاق الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ١٩٠٧ في مواجهة المحالفة الثلاثية (ألمانيا والنمسا وإيطاليا).
- إنشاء الاتحاد السوفييتي لحلف وارسو للدول الماركسية الشيوعية عام١٩٥٥، في مواجهة حلف الناتو الذي أنشأته الولايات المتحدة كعصبة للدول الليبرالية الرأسمالية عام١٩٤٩.

(٤) سياسة حامل الميزان

وتعرف بسياسة الموازن حيث قد تقرر إحدى القوى العظمى أن تكون حاملاً لميزان القوة بدلاً من أن تصبح إحدى كفتيه. وهي هنا تقوم بدور الموجه للسياسة الدولية والمقرر الرئيسي لصورة النسق الدولي، من خلال تهديد قوى كل من كفتي الميزان بالانضمام إلى قوى الكفة الأخرى.

وقد ظلت بريطانيا تمارس هذه السياسة قرابة قرن من الزمان حتى اضطرت إلى الانضمام لإحدى كفتيه خلال السنوات القليلة قبل

الحرب العالمية الأولى. وقد ساعد بريطانيا على انتهاج هذه السياسة عوامل عديدة أهمها: كفاءة جهازها الدبلوماسي، وموقعها الجغرافي كدولة في المحيط الأطلنطي خارج اليابس الأوربي وبالتالي كانت تبدو كمن يتابع الصراع الأوربي من خارج الصورة ومن ثم يقرر توقيت الانخراط في الصراع وهوية الكفة المناسبة للانضمام إليها.

(٥) سياسة التعويضات الإقليمية (التعادل في توزيع القوة)

ويقصد بها إعادة توزيع عوامل القوة الطبيعية (الأقاليم والموارد) بين القوى الكبرى على نحو يؤدي إلى تحقيق التعادل في توزيع القوة بين الدول أو المحاور المتضادة. ويتم اللجوء إلى هذه السياسة بصفة خاصة في مؤتمرات الصلح التي تعقد بعد الحروب الكبرى التي يترتب عليها حصول القوى المنتصرة على مكاسب إقليمية كبيرة. ومن أمثلة ذلك:

- إعادة توزيع الأقاليم التي حررتها القوى العظمى من الاحتلال النابليوني بمقتضى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.
- إعادة توزيع أقاليم الدولة العثمانية التي حصلت عليها القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى تحت مسمى نظام الانتداب.

- يعتبر البعض فكرة الامتداد أو اقتسام النفوذ في دول العالم الثالث بين القطبين الأمريكي والسوفييتي خلال مرحلة القطبية الثنائية نموذجاً لسياسة التعادل في توزيع القوة.

(٦) سياسة المناطق العازلة

ويقصد بها إيجاد كيانات ضعيفة نسبياً (دول أو اقاليم) ومحايدة بين القوى الكبرى المتعادية، بهدف تقليل احتمالات الاحتكاك المباشر أو الصدام المسلح بين هذه القوى. ومن أمثلة ذلك:

- سويسرا كمنطقة عازلة بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، في ظل النسق الأوربي.
- أفغانستان كمطقة فاصلة تاريخياً بين الإمبراطورية الروسية و الإمبراطورية البريطانية في الهند.

(٧) سياسة التدخل وعدم التدخل

ويعني التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى بهدف الإبقاء على الوضع القائم فيها والذي يتماشى مع المصلحة القومية للدولة القائمة بالتدخل. ومن أمثلة ذلك:

- تدخل القوى العظمى الملكية (إنجلترا – روسيا – بروسيا – النمسا) ضد فرنسا الثورية في عام ١٨١٤ بهدف التصدي لأفكار الثورة الفرنسية وإعادة أسرة البربون (الموالية للملكيات الأربع) إلى عرش فرنسا.

- تدخل الاتحاد السوفييتي في المجر ١٩٥٦.
- تـــدخل الولايـــات المتحـــدة فـــي كـــل مـــن لبنـــان(١٩٥٨) والدومنيكان(١٩٦٥) وجرينادا (١٩٨٣).

وتعبر هذه الأمثلة عما يعرف بالتدخل الدفاعي غير أن التدخل قد يكون هجومياً حين تستهدف الدولة تغيير نظام سياسي معادٍ في دولة أخرى سواء بطريقة صريحة (مثل تدخل الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣)، أو عن طريق عمليات استخباراتية سرية (مثل إطاحة الولايات المتحدة برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق في عام ١٩٥٣ فيما عرف بعملية أجاكس).

كما قد تلجأ بعض الدول إلى عدم التدخل كأن تقف على الحياد في صراع قائم بهدف الحفاظ على ميزان القوة. ومن أمثلة ذلك سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة طويلاً خلال حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

(٨) سياسة التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح

ففي إطار سعي القوى الدولية المختلفة إلى تحقيق الأمن وضمان البقاء تعمل دائماً على دعم قواها العسكرية بمختلف أنواعها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وعليه تدخل الدول في سباقات تسلح بغرض تحقيق التفوق النسبي أو على الأقل توازن القوى مع الدول أو المحاور الدولية المعادية. ومن أبرز أمثلة سباقات التسلح:

- سباق التسلح بين ألمانيا وبريطانيا في مجال القوة البحرية خلال سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى.
- سباق التسلح الأكبر في التاريخ بين القطبين الأمريكي والسوفييتي خلال مرحلة الحرب الباردة لاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل(النووية – الكيماوية – البيولوجية – الإشعاعية).

أما عن سياسات نزع السلاح فقد تعمد القوى الكبرى إلى تقليم أظافر قوة كبرى تهدد بقلب الوضع الراهن من خلال نزع أسلحتها أو وضع قيود صارمة على تسلحها على نحو ما حدث مع ألمانيا (بمقتضى اتفاقية فرساي بعد الحرب العالمية الأولى)، وكذلك (بمقتضى تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي وضعت قيوداً بالغة على تسلح كل من ألمانيا واليابان لاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل)

وبخصوص إجراءات الرقابة على التسلح فتكون بمقتضى اتفاقات دولية بين الدول لاسيما العظمى منها حيث تضع تدابير معينة لضبط سباقات التسلح فيما بينها وأبرز أمثلة ذلك مجموعة الاتفاقات التي وقعها القطبان الأمريكي والسوفييتي بغرض ضبط التسلح النووي خلال مرحلة الوفاق ١٩٦٩ : ١٩٧٩.

(٩) سياسة الإثناء

وتعني العمل على إقناع قوة ما تهدد بقلب الوضع الراهن بالتوقف عن مساعيها في هذا الصدد، وقد يكون الإثناء بالوسائل الدبلوماسية، أو بالأداة الاستراتيجية.

أما عن دبلوماسية الإثناء فيقصد بها محاولة إقناع الطرف الآخر بمخاطر قلب الوضع الراهن على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد يتطلب الأمر تقديم بعض التنازلات للقوة الساعية إلى تهديد الوضع القائم. ومن أبرز أمثلة هذه الدبلوماسية سياسة التهدئة أو المهادنة التي اتبعها رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين خلال الفترة ١٩٣٧ :١٩٣٩ والتي استهدفت إقناع كل من ألمانيا النازية (بزعامة هتلر) وإيطاليا الفاشية (بزعامة موسوليني) بالتوقف عن مساعيهما التوسعية التي تمثل تهديداً للسلام العالمي.

أما عن إستراتيجية الإثناء فأهم أمثلتها ما عرف بفكرة الإثناء الذاتي التي ظهرت في ظل توازن الرعب النووي (فكرة القدرة على التدمير بالضربة الثانية) خلال مرحلة القطبية الثنائية والذي ارتبط بامتلاك القطبين لترسانتي أسلحة دمار شامل قادرتين على تدمير العالم لعشرات المرات. وبالتالي اقتناع القطبين أن انجرارهما إلى مواجهة مباشرة سيؤدي إلى الدمار الشامل والمتبادل حيث الجميع خاسرون. وبالتالي كان كل من القطبين يثني ذاته عن الدخول في مواجهة نووية مع القطب الآخر لأنه يعلم مسبقاً أنه لن يجني من

وراءها إلا الدمار. ومن أمثلة ذلك رضوخ القطبين لإملاءات العقل وعدم الانجرار إلى مواجهة مباشرة خلال أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢.

(١٠) الحرب

وتلجأ إليها الدول كملاذ أخير في مواجهة قوة توشك على قلب الوضع الراهن، بعد أن فشلت سائر الوسائل الدبلوماسية عن وقفها. ومن أمثلة ذلك

- الحرب التي شنتها القوى العظمى (إنجلترا – روسيا – بروسيا –النمسا) ضد فرنسا النابليونية عام ١٨١٤ بعد أن كادت تبتلع أوربا بالكامل.
- الحرب العالمية الثانية في مواجهة دول المحور (ألمانيا النازية الهتلرية وإيطاليا الفاشية الموسولينية) بعد أن مثلت هاتان القوتان تهديداً بالغاً للوضع الراهن.

خالص تحياتي